

## فقه المرأة

### باب الطهارة - المقالة الثالثة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أما بعد

بعد أن بينا أنواع الإفرازات الخارجة من المرأة وحكمها، يجدر بنا أن نبين أنواع الدماء الخارجة من المرأة وأحكامها، ولا يخفى أن معرفة المرأة لهذه الأنواع وأحكامها من الأهمية بمكان، وسأبدأ بالحيض لأهميته وعظم ما يترتب عليه من أحكام.

**قال ابن نجيم في البحر الرائق ( ١٩٩/١ ):**

"ومعرفة مسائل الحيض من أعظم المهمات، لما يترتب عليها ما لا يحصى من الأحكام، كالطهارة، والصلاة، وقراءة القرآن، والصوم، والاعتكاف، والحج، والبلوغ، والوطء، والطلاق، والعدة، والاستبراء وغير ذلك من الأحكام وكان من أعظم الواجبات، لأن عظم منزلة العلم بالشيء بحسب منزلة ضرر الجهل به، وضرر الجهل بمسائل الحيض أشد من ضرر الجهل بغيرها فيجب الاعتناء بمعرفتها، وإن كان الكلام فيها طويلاً فإن المَحْصَلَ يتشوف إلى ذلك".

**أولاً: تعريف الحيض :**

**الحيض لغة:** حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً، والمحيض يكون اسماً ويكون مصدرًا، وجمع الحائض: حوائض وحيض، وقال المبرد: سمي الحيض حيضاً من قولهم حاض السيل إذا فاض، والحيضة: المرة الواحدة من دفع الحيض ونوبه، والحيضات جماعة، وقيل: الحيضة الدم نفسه. وفي الحديث: "إِنَّ حَيْضَتَكَ كَيْسَتْ فِي يَدِكَ" - أخرجه مسلم (٢٩٨)، والحيضة، بالكسر: الاسم من الحيض والحال التي تلزمها الحائض من التجنب، والتحيض كالجلسة والقعدة من الجلوس والعود، وتحيضت المرأة إذا قعدت أيام حيضتها تنتظر انقطاعه، يقول: عدي نفسك حائضاً وافعلي ما تفعل الحائض، وحاضت المرأة: أي بلغت سن المحيض وجرى عليها

القلم. والحِيضَةُ: الخرقَة التي تستنفر بها المرأة، وفي الحديث قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرٍ بُضَاعَةٌ وَهِيَ بَثْرٌ يُطْرَحُ فِيهَا حُومُ الْكِلَابِ وَالْحَيْضُ وَالتَّنُّ؟ فَقَالَ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» سنن أبي داود (٦٦)، و سنن الترمذي (٦٦) سنن النسائي (٣٢٦) قال النووي في المجموع (١٢٧/١) حديث صحيح، وصححه الحافظ في التلخيص (١٢٧)، ويقع المحيض على المصدر والزمان والدم- لسان العرب لابن منظور (١٤٢/٧، ١٤٣).

### تعريف الحيض عند أصحاب المذاهب الأربعة:

**قال الكاساني الحنفي في بدائع الصنائع (٣٩/١):**

الحيض اسم لدم خارج من الرحم لا يعقب الولادة، مقدر بقدر معلوم في وقت معلوم.

**قال ابن جزى المالكي في القوانين الفقهية (ص: ٣١):**

الحيض هو الدم الخارج من فرج المرأة التي يمكن حملها عادة، من غير ولادة، ولا مرض، ولا زيادة على الأمد.

**قال الخطيب الشربيني الشافعي في مغني المحتاج (٢٧٧/١):**

الحيض دم جبلة، يخرج من أقصى رحم المرأة، بعد بلوغها، على سبيل الصحة، من غير سبب، في أوقات معلومة.

**قال البهوتي الحنبلي في شرح منتهى الإرادات (١١٠/١):**

دم طبيعة وجبلة، يرخيه الرحم، يعتاد أنثى إذا بلغت، في أيام معلومة.

### ثانياً: ألوان دم الحيض

#### ١- السواد:

عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض، فقال لها النبي ﷺ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ» - صحيح سنن أبي داود (٢٨٦)، والنسائي (٣٦٣)، والإرواء (٢٠٤).

## ٢- الصفرة والكدرة:

الصفرة: هي لون من ألوان الدم إذا رق، وقيل هو كصفرة السن، أو كصفرة التبن، وأما الكدرة فلون كلون الماء الكدر - المبسوط للسرخسي (١٥٠/٣).  
قال إمام الحرمين: هما شئ كالصديد يعلوه صفرة وكدرة ليسا على لون شئ من الدماء القوية ولا الضعيفة - المجموع (٣٨٩/٢).

### اختلف الفقهاء في الصفرة والكدرة هل تعد حيضًا أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض وفي غير أيام الحيض لا تعد حيضًا. وإليه ذهب الحنفية (المبسوط ١٥٠/٣)، والحنابلة (المغني لابن قدامة ٢٤١/١)

وقال أبو يوسف: إن رأت الكدرة في أول أيام الحيض لم يكن حيضًا، وإن رأتها في آخر أيام حيضها كان حيضًا - (المبسوط ١٥٠/٣).

**واستدلوا على أن الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض وفي غير أيام الحيض لا تعد حيضًا:**

بحديث عائشة: «كُنَّ نِسَاءً يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالذُّرَّةِ فِيهَا الكُرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ فَتَقُولُ: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرِينَ القُصَّةَ البَيْضَاءَ، تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الحَيْضِ» - رواه البخاري معلقًا بصيغة الجزم - ٣ انظر فتح الباري (١/ ٤٢٠).

وعن أم عطية قالت: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ شَيْئًا» - أخرجه البخاري (٣٢٦).

وفي رواية «كنا لا نعد الكدرة، والصفرة بعد الطهر شيئًا» رواه أبو داود وصححه الألباني (٣٠٧).

### قال الحافظ في الفتح [ ٥٠٧ / ١ ]:

قوله: (باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض) يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها: « حَتَّى تَرِينَ القُصَّةَ البَيْضَاءَ » وبين حديث أم عطية، بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكدرة في أيام الحيض، وأما في

غيرها فعلى ما قالت أم عطية.

### **جاء في نيل الأوطار للشوكاني [٣٤٠ / ١]:**

بعد أن ذكر حديث أم عطية المتقدم قال: والحديث يدل على أن الصفرة والكدره بعد الطهر ليستا من الحيض وأما وقت الحيض فهما حيض، وقد نسب القول بذلك في البحر إلى زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة ومحمد ومالك والليث والعنبري وفي رواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي مستدلاً لهم إذا هو أذى، ولقوله تعالى: ﴿حتى يطهرن﴾.

### **وجاء في المغني لابن قدامة الحنبلي [٢٤٣ / ١]:**

إذا رأت في أيام عاداتها صفرة أو كدره فهو حيض، وإن رآته بعد أيام حيضها لم يعتد به. نص عليه أحمد.. واستدل بحديث عائشة وأم عطية كما ذكرنا في الباب.

**واستدل أبو يوسف على أن الكدره في أول أيام الحيض ليست حيضاً، وفي آخر**

**أيام الحيض تعد حيضاً:**

بأن الكدره من كل شيء تتبع صافيه، فإذا تقدمها دم أمكن جعل الكدره حيضاً تبعاً، فأما إذا لم يتقدمها دم فلو جعلناه حيضاً كان مقصوداً لا تبعاً. (المبسوط ١٥٠/٣).

**القول الثاني:** الصفرة والكدره حيض مطلقاً، سواء أكانت في أيام الحيض أو في

غير أيام الحيض. وهو ما ذهب إليه المالكية (المدونة ١ / ١٥٢)، والشافعية في الأصح بشرط أن يكون في زمان الإمكان (مغني المحتاج ١ / ٢٨٤).

### **جاء في المجموع شرح المذهب للنووي (٣٨٨/٢)**

"والمذهب أنه حيض لأنه دم صادف زمان الإمكان ولم يجاوزه فأشبهه إذا رأت

الصفرة والكدره في أيام عاداتها"

**القول الثالث:** الصفرة والكدرة ليست حيضًا مطلقًا، لا في أيام الحيض ولا في غير أيام الحيض، وهو ما ذهب إليه ابن حزم (المحلى بالآثار ١ / ٣٨٣) والشافعية في القول الثاني (مغني المحتاج ١ / ٢٨٤).

### واحتجوا على أن الصفرة والكدرة ليست حيضًا مطلقًا:

بما روي عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض، فقال لها النبي ﷺ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي فَإِنَّهَا هُوَ عِرْقٌ» - صحيح سنن أبي داود (٢٨٦)، والنسائي (٣٦٣)، والإرواء (٢٠٤).

فدل على أن ما عدا الدم الأسود من صفرة أو كدرة أو غير ذلك لا يعد حيضًا، ولا يمنع من صلاة ولا من صوم ولا من وطء - المحلى بالآثار (١ / ٣٨٩) وعن أم عطية قالت: « كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ شَيْئًا » - أخرجه البخاري (٣٢٦).

فدل الحديث على أن الصفرة والكدرة لا تعد شيئًا لا قبل الطهر ولا بعد الطهر - المحلى بالآثار (١ / ٣٨٥).

### الراجع

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم يترجح لدي القول الأول القائل بأن الصفرة والكدرة في زمان الحيض تعد حيضًا وفي غير زمان الحيض لا تعد حيضًا، وذلك جمعًا بين حديث عائشة رضي الله عنها وحديث أم عطية فإن إعمال كلا الدليلين أولى من إهمال أحدهما، والله تعالى أعلم.

### ثالثًا: مدة الحيض

تنازع العلماء في أقل مدة للحيض وأكثر مدة له، فمنهم من قال: أقل مدة يوم وليلة

وأكثر مدة خمسة عشر يومًا، ومنهم من قال: لم يرد نص يبين أقل مدة للحيض أو أكثر مدة.

### ونذكر بعض أقوال أهل العلم في المسألة:

**جاء في المغنى لابن قدامة الحنبلي [٢٢٨ / ١]:**

قال الخلال: مذهب أبي عبد الله لا يختلف فيه: أن أقل الحيض يوم وأكثره خمسة عشرة يومًا. وقيل عنه: أكثره سبعة عشرة يومًا. وللشافعي قولان، كالروايتين في أقله وأكثره، وقال الثوري وأبو حنيفة وصاحبا: أقله ثلاثة أيام وأكثره عشرة... ثم قال ولنا: إنه ورد في الشرع مطلقًا من غير تحديد. ولا حد له في اللغة ولا في الشريعة، فيجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة.

**قال الشوكاني في السيل الجرار (٣٣٧/١):**

لم يأت في تقدير أقل الحيض وأكثره ما يصلح للتمسك به، بل جميع الوارد في ذلك إما موضوع أو ضعيف لمرة، والذي ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال: «تَمَكُّثُ إِحْدَاهُنَّ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ لَا تُصَلِّي» أه أصل الحديث أخرجه البخاري (٣٠٤) وفيه: "... ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن. قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟» قلن بلى، قال: فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟ قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان دينها وأخرجه مسلم (٨٠) باختلاف.

**سئل شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى [٦٢٣/٢١] عما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: الحيض للجارية البكر ثلاثة أيام ولياليهن، وأكثره خمسة عشرة: هل هو صحيح؟**

فأجاب: أما نقل هذا الخبر عن النبي ﷺ فهو باطل، بل هو كذب موضوع، باتفاق علماء الحديث. ولكن هو مشهور عن أبي الخلد عن أنس، وقد تكلم في أبي الخلد.

وأما الذين يقولون: أكثر الحيض خمسة عشر، كما يقوله: الشافعي وأحمد ويقولون: أقله يوم، كما يقوله الشافعي وأحمد، أو لا حد له كما يقوله مالك، فهم يقولون: لم

يثبت عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه في هذا شيء، والمرجع في ذلك إلى العادة،  
كما قلنا. والله أعلم. انتهى.  
**وهذا هو الراجح عندي كما قال شيخ الإسلام، والله أعلم.**

مجلة التوحيد- المقالة الثالثة من فقه المرأة  
للدكتور/ أم تميم عزة بنت محمد

الموقع الرسمي لأم تميم

[www.omtameem.com](http://www.omtameem.com)